International Science and Technology Journal
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
Volume 37 العدد
Part 2 المجلد
المجلة الدولية للعلوم والتقنية
International Science and Technology Journal
ISTJ

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

Received	2025/11/18	تم استلام الورقة العلمية في
Accepted	2025/12/08	تم قبول الورقة العلمية في
Published	2025/12/09	تم نشر الورقة العلمية في

التحول نحو الإدارة الإلكترونية ودورها للحد من الفساد الإداري

دراسة ميدانية على مصرف الوحدة فرع المختار

د. محمود ميلود الغرياني
كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية – ليبيا
m.algharyani@zu.edu.ly

الملخص

باتت الفساد الإداري أشبه بالوباء الخطير الذي يهدد كل المنظمات، عامة كانت أو خاصة وفي كل دول العالم، وامتد تأثيرها ليشمل حكومات بعض الدول، لهذا جاءت هذه الدراسة التي تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري في المؤسسات المصرفية الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، مجتمع الدراسة اشتمل على جميع العاملين بفرع المختار، مصرف الوحدة ولقد تم إتباع أسلوب المسح الشامل للفرع لجميع العاملين في جميع المستويات الإدارية ولقد تم توزيع 75 إستمارة استبيان وتحصلنا على 69 إستمارة صحيحة قابلة للتحليل الإحصائي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : بما أن موضوع الفساد الإداري من المواضيع الحساسة التي يتخوف منها الجميع عند الإجابة عليها فإننا نرى بعض الإجابات المحايدة يعنى تخوف العاملين من التصريح بإجاباتهم عن الواقع الذى تعيشه المؤسسة وخوفاً من الإجابة السلبية هذا يوضح أن في قصور في هذا الجانب وهى في الجوانب التالية.

1- عدم دراية العاملين وإدراكهم لأهمية مفهوم الإدارة الإلكترونية وكذلك عدم مشاركة العاملين في القرارات للمستويات الإدارية.
2- عدم توفر المعلومات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في المصارف.
3- عدم وجود عدالة في التعامل مع العاملين في المصارف.
4- عدم وضوح الأهداف والبرامج.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

ولقد فرضت الدراسة بعض التوصيات والتي من أهمها ضرورة تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع العاملين في المصرف والاعتماد على برامج أصلية لحماية أمن وسرية المعلومات وتوفير المعلومات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في المصرف.
والرفع نت نسبة الملفات الخاضعة للتدقيق والمعالجة والاعتماد على التقنيات الحديثة للإدارة الإلكترونية لتساهم في القضاء على التباطؤ ونقل المعاملات والإجراءات.
الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الاجهزة البرمجيات، صناع المعرفة، الفساد الإداري، مصرف الوحدة.

The Shift toward E-Management and Its Role in Reducing Administrative Corruption:
A Field Study on Al-Wahda Bank – Al-Mukhtar Branch

Dr. Mahmoud Miloud Al-Gharyani

Faculty of Economics – Al-Ajaylat
University of Zawia – Libya
m.algharyani@zu.edu.ly

Abstract
Administrative corruption has increasingly become a dangerous phenomenon threatening organizations—both public and private—across the world. Its impact has extended to the governance structures of some states. In this context، the present study aims to examine the role of electronic management in reducing administrative corruption within Islamic banking institutions. To achieve its objectives، the study adopted the descriptive-analytical approach. The study population consisted of all employees at Al-Mukhtar Branch of Al-Wahda Bank، where a comprehensive census method was applied to include employees across all administrative levels. A total of 75 questionnaires were distributed، and 69 valid responses were obtained for statistical analysis.
The study reached several key findings، the most notable of which indicate that due to the sensitive nature of administrative corruption، respondents tended to choose neutral responses، reflecting apprehension among employees in disclosing the actual conditions

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

within the institution or expressing negative opinions. This highlights shortcomings in several areas، including:
1.Lack of employee awareness and understanding of the importance of electronic management، accompanied by limited participation in decision-making across administrative levels.
2.Insufficient availability of information that enhances transparency and accountability in banks.
3.Lack of fairness in dealing with employees.
4.Ambiguity of institutional goals and programs.

In light of these findings، the study recommends ensuring justice and equality in dealing with employees، adopting licensed and original software to safeguard information security and confidentiality، and providing accurate information that promotes transparency and accountability. It also emphasizes the need to increase the proportion of audited files، improve processing procedures، and adopt modern e-management technologies to reduce delays and enhance workflow efficiency.

Keywords: E-management، software systems، knowledge workers، administrative corruption، Al-Wahda Bank.

مقدمة

يُعد الفساد الإداري اليوم المرض العضال الذي أصاب كيان الدولة والمجتمع في ليبيا، وأخذ ينخر في أساساتها، وانتشر كما النار في الهشيم، وأصبح يهدد البلاد برمته ويهدر ثرواته المالية، والغذائية، والنفطية، والسياحية، والآثار الحضارية، وينذر بشل لمفاصل الدولة. فالفساد الإداري ليس بالظاهرة المحلية أو الإقليمية بل امتد ليشمل الصعيد الدولي أيضاً.

نجد هناك الكثيرون ممن لديهم الإحساس العالي بالانتماء إلى الوطن والنزاهة، يبذلون جهوداً حثيثة أفراداً ومؤسسات للحد من الفساد الإداري هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا، بمحاور عدة من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الوعي الأخلاقي، ودور المؤسسات الرقابية المتعددة (لجنة النزاهة، وديوان الرقابة المالية).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

فكان واجبا على الدولة بما تمثلها من مؤسسات تشريعية وقضائية وتنفيذية التصدي لهذا الوباء والسيطرة على تلك العوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد الإداري في تلك المؤسسات الإدارية وخاضتا الإسلامية منها.

ومنذ سنوات قليلة مضت ظهر مفهوم جديد مستخدماً طرق جديدة ساعد في تقويض الفساد الإداري والذي سمي بمفهوم الإلكترونية، والتي تعني تقديم الخدمات إلى المواطنين باستخدام شبكات الاتصال والأجهزة المادية التكنولوجية مع وجود صناع للمعرفة يمتازون بالخبرة والدراية والقدرات الفكرية وصولاً إلى جعل التعامل الإداري يتجاوز حدود الزمان والمكان والأوراق، فتعد وسيلة للرقابة على الجهاز التنفيذي وتكون هذه الرقابة مباشرة حيث تختلف عن الرقابة التقليدية والتي تأتي بعد إنجاز العمل.

الدراسات السابقة:

– دراسة (صقر،2016): بعنوان الإدارة الإلكترونية مشاكل وسبل العلاج، دراسة تحليلية على المؤسسات الأمنية بليبيا، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن الإدارة الإلكترونية والصعوبات التي تواجه تطبيقها في المؤسسات الأمنية في الدولة وتقديم التوصيات بشأن المشكلات التي تواجه تطبيقها، أما النتائج التي توصلت إليها وجود ضعف في مقومات البناء التنظيمي الإداري، وقلة توفير البنية التحتية لشبكات الاتصال وعدم توفير الكوادر البشرية المدربة، توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

1. العمل على كل ما هو من شأنه تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية.
2. سن اللوائح والنظم والتشريعات التي تدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية.
3. العمل على بناء رؤية مستقبلية لتحديات التي تواجه تنمية الكوادر البشرية.

– دراسة عادل الشر بجي: عبدا لسلام المائل **(2018)** بعنوان: واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا الآثار وسبل مكافحته. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الفساد الإداري في ليبيا. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واقترحت بعض الحلول التي من شانها الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها. وتوصلت الدراسة إلى إن من الأسباب الحقيقية للفساد بقطاعات الدولة يرجع إلى الانقسام السياسي الحاصل بالدولة الليبية والانفلات الأمني، بالإضافة إلى استغلال شريحة كبيرة من المسئولين والموظفين لهذا الانقسام ومخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها حيت انتشر الفساد بشتى صوره من وساطة ومحسوبية،

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

وأوصت الدراسة بتفعيل الأجهزة الرشيدة والتي ينبغي فيها الاهتمام بمكوناتها والتي أطلق عليها الباحثون مثلث الحكم الرشيد.

– دراسة (عبد الله إبراهيم،2021): بعنوان استراتيجية حوكمة الموارد البشرية للحد من الفساد الإداري، هدفت الدراسة إلى التعرف على موقف جميع العاملين في تطبيق حوكمة الموارد البشرية للحد من الفساد الإداري، وبينت الدراسة أن المنظمة بحاجة إلى تحسين نظام المعلومات الإدارية الذي يساعدها في وضع خططها ورسم سياساتها بصورة ممتازة، وبضرورة لجوء المنظمات إلى اعتماد الحوكمة بصورة عامة وحوكمة الموارد البشرية بصورة خاصة.

مشكلة الدراسة:

إن فكرة التحول نحو الإدارة الإلكترونية باتت الشغل الشاغل للكثير من الدول التي تعاني من انخفاض في إنتاجيتها وجودة خدماتها نتيجة لوجود بعض الظواهر السلبية التي تغلغلت في المنظمات الحكومية والتي أصبحت تأخذ صبغة ثقافة تنظيمية، وفي حقيقية الأمر أنها مرض عضال أصيبت به المنظمات وجاء الوقت لاجتثاث هذا المرض، وهو الذي يعد الفساد الإداري أبرزه خاصة في الدول البيروقراطية والتي تعتمد في تسيير أعمالها على الأساليب الروتينية. وتتحدد مشكلة الدراسة في صياغة السؤال الرئيس التالي:

هل للتحول نحو الإدارة الإلكترونية دور في الحد من الفساد الإداري؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

– هل للأجهزة والمعدات دور في الحد من الفساد الإداري؟
– هل للبرمجيات والشبكات دور في الحد من الفساد الإداري؟
– هل لصناع المعرفة دور في الحد من الفساد الإداري؟

فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة فرضيات الدراسة في التالي:

– **الفرضية الرئيسية H1**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري في مصرف الوحدة فرع المختار في مدينة بنغازي عند مستوى دلالة (0.05) لمعرفة أي المتغيرات لها علاقة معنوية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأجهزة والمعدات والحد من الفساد الإداري.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البرمجيات والشبكات والحد من الفساد الإداري.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صناع المعرفة (الإدارية والمالية والفنية) والحد من الفساد الإداري.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها الآتي:-

1. التعرف على ما إذا كان للإدارة الإلكترونية دور في الحد من الفساد الإداري.
2. التعرف على ما إذا كانت للأجهزة والمعدات دور في الحد من الفساد الإداري.
3. التعرف على ما إذا كانت للبرمجيات والشبكات دور في الحد من الفساد الإداري.
4. التعرف على ما إذا كانت لصناع المعرفة دور في الحد من الفساد الإداري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. يعتبر الوقوف على أشكال الفساد الإداري مهم من الناحية العملية لأنه سيعكس إيجابياً على تفهم عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية للحد منه.
2. أثراء المكتبة العربية والليبية في هذا المجال ولا سيما إن هناك ندرة في مثل هذه الدراسات على وفق اطلاعنا على الكتابات العربية والمحلية.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على الإدارة الإلكترونية (الأجهزة والمعدات، البرمجيات والشبكات، صناع المعرفة) وعلى الفساد الإداري.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مصرف الوحدة فرع المختار.
- الحدود الزمنية: 2022 – 2023 م.

مجتمع الدراسة: اعتمدت الدراسة في مجتمعها على جميع العاملين بمصرف الوحدة فرع المختار بجميع مستوياتهم الإدارية بلغ عددهم (75)

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

منهجية الدراسة: لغرض إنجاز الدراسة وتحقيق أهدافها، فإن المنهجية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ولتغطية الجانب النظري لموضوع الدراسة، ركزت على استقراء ومراجعة الأدبيات السابقة المنشورة من خلال الاطلاع على بعض الكتب والدوريات والرسائل المنشورة، والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال صحيفة الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

الإطار النظري:

مفهوم الإدارة الالكترونية:

تعددت التعاريف من قبل الباحثين للإدارة الإلكترونية:

فقد عرفها (غنيم، 2014: 30)، استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة وبينها وبين المنظمات الأخرى.

ويعرفه (السالمي، 135:2016)، هي عملية ميكنة مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالاعتماد على كافة تقنيات المعلومات الضرورية، وصولاً إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات، والقضاء على الروتين وتحسين الخدمات والمعاملات لربطها لاحقاً مع الحكومة الإلكترونية.

أيضاً يري (القحطاني،2018 : 10)، القدرة على استخدام الحاسبات الآلية في تنفيذ الأعمال الإلكترونية والأنشطة الإدارية عبر الإنترنت والشبكات وتقديم الخدمات آليا للمستفيدين في أي زمان ومكان مما يؤدي إلى جودة وتحسين الأداء.

في حين ركز تعريف نجم للإدارة الإلكترونية، على الإمكانيات، وعرفها بأنها: العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت، وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية، للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة (نجم، 2019: 128).

أهمية الإدارة الإلكترونية:

تكمن أهمية الإدارة الإلكترونية في كونها وسيلة بناء اقتصاد قوي وتسهم في حل المشاكل الاقتصادية، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية، تسهم في بناء مجتمع واعد، ووسيلة أداء، باجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الإداري، كما أنها وسيلة للرقابة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

لما تتمتع به النظم التكنولوجية من إمكانيات التحليل، والمراجعة بشكل دقيق للأنشطة التي تتم على المواقع، فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزم من نفقات، كما تساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات، وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية، وتكمن أهميتها في النقاط الآتية :

1. تعمل على تحسين جودة أداء العمل بالمنظمات عن طريق استخدام أساليب رقمية جديدة، تتسم بالكفاءة والفاعلية والسرعة.
2. تسعي الإدارة الإلكترونية إلى إجراء تحسينات فعالة في المنظمة المعاصرة، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق ثلاثة مزايا أساسية لها، تتمثل في:

أ – تحسين الخدمات المقدمة.

ب – تحسين العلاقات مع الموردين ومجتمع التمويل.

ج – زياد العائد على استثمارات أصحاب الأسهم والعملاء (المكاوي، 2016: 73).

3. انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة ربحية المنظمة.
4. تحسين مستوى أداء المنظمات الحكومية (غنيم، 2014: 43).
5. إن نظم المعلومات الرقمية، تكمن من إحداث طفرة في العمليات يستحيل أن تقع في ظل النظم الورقية (توفيق، 2015: 122).

خصائص الإدارة الالكترونية:

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها الإدارة الالكترونية عن الإدارة التقليدية، يمكن حصر هذه الخصائص في النقاط التالية: (محمد الضيرفي،2006)

1. إدارة بلا مباني تقليدية فأوفق الإدارة الالكترونية لا داعي لوجود الغرف والمكاتب والدواليب الكثير لحفظ الأوراق كما هو الحال في الإدارة التقليدية.
2. التخفيف من الأعباء الإدارية والتنظيمية.
3. لا تعتمد على الوثائق الورقية بقدر ما تعتمد على الوثائق الالكترونية.
4. تعتمد على المؤتمرات الالكترونية فلا داعي إلى انتقال المجتمعين من مقارهم عند عقد الاجتماعات.
5. تتصف بالمرونة وسرعة الاستجابة للحدث وقت ما حدث وأينما حدث على مدار الساعة.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

6. توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسب ورفع مستوى العملية الرقابية.

مفهوم الفساد الإداري:

إن مصطلح الفساد يتضمن معان عديدة في طياته، فالفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية العامة، والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه شخص ما قوة مسيطرة، ولا يكاد يخلو مجتمع من المحتمات من أحد مظاهر الفساد الإداري.

فقد شكل الفساد ولازال يشكل المعوق الرئيس لعملية النهوض لأي مجتمع أو بلد، باعتباره أحد أهم عراقيل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، الأمر الذي يحتم على الدول، والمؤسسات العامة والخاصة إيجاد الحلول السليمة والمناسبة لحصر الفساد والقضاء على جميع أشكاله وعلى جميع المستويات.

والفساد لغة يعرف بأنه " فسد ضد صلح، والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل. واصطلاحا يعرفه (الشامي، 2007 : 736) على أنه " الخروج عن القوانين والأنظمة وعدم الالتزام بها واستغلال غيابها أو الفجوات في مضمونها من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لصالح الفرد"

أما (الفقيه) فيرى أنه من ضمن مسببات الفساد الإداري : عدم سن القوانين والأنظمة والتشريعات الصارمة، المصحوبة بالإجراءات للحد من ظاهرة الفساد وتجريم كل أشكاله وصوره، ومتابعة تنفيذها وعدم مواكبتها للتغيرات المحيطة في البيئة، بالإضافة لعدم الجدية في تطبيق الأنظمة العقابية الرادعة بحزم أو تطبيقها بشكل انتقائي أو عدم تطبيقها أصلا في بعض الحالات، المر الذي يشجع المفسدين على الاستمرار دون رادع، وما يصاحبه من ضعف في الوازع الديني والأخلاقي وتغليب المصلحة الخاصة الضيقة على المصلحة العامة لدى البعض**(آل الشيخ، 2007)** .

أسباب الفساد الإداري:

إن من أهم العوامل التي تسبب في ارتفاع معدل الفساد أسباب عامة لها علاقة بالمفاهيم والمعتقدات السائدة في الدولة بشكل عام وتتمثل في المفاهيم الخاطئة، القصور في تطبيق العقوبات، اختيار قيادات غير كفؤة. قوانين ولوائح غير موضوعية، ضعف دور الرقابة والإعلام، غياب منظمات المجتمع المدني ، غياب تطبيق الإدارة العلمية بمؤسسات الدولة

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

وهناك الأسباب الفردية تعتبر هي الأخرى سببا في تفشي ظاهرة الفساد ومنها الوضع المعيشي غياب العدالة **(الشربجي .2018)**.

ومن أسباب تفشي ظاهرة الفساد أيضا البعد الأخلاقي والمتمثل في الآتي :

- أسباب التي تدفع الأشخاص لدفع الرشوة ، وذلك للحصول على عقود ، تفادي غرامات

ورسوم باهظة و الحصول على وظائف أو ترقيات ومميزات وظيفية ، أو الحصول على خدمات ومكاسب متخطين قوائم الانتظار .

- أسباب تدفع الموظفين الحكوميين إلى طلب الرشوة ، ضعف الراتب والمميزات الوظيفية والحوافز ، زيادة في الدخل لرفع أو المحافظة على المستوى المعيشي ، الطمع ، الثروة .

نستنتج من ذلك إن هناك عدة عوامل تدفع باتجاه ممارسة الفساد تلك العوامل تجمع بين البعد الأخلاقي والقيمي للموظفين والمجتمع وكذلك هيكلة المؤسسات العامة و طريقة إدارتها.

إن كل الأسباب أو العوامل السابقة تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد في حالة ما إذا كانت البيئة ضعيفة وتعتمد بشكل كبير على القبلية والجهوية ومع انتشار الجهل والفقر وضعف الوازع الديني والثقافي يساهم في ارتفاع معدلات الفساد والمخالفات بشكل كبير ، كما إن للعوامل الاقتصادية دور كبير في انتشار هذه الظاهرة ومنها تدني مستوى المرتبات وغلاء المعيشة يعتبران من الأسباب الجوهرية في انتشار الرشوة والاختلاس والتزوير ، كذلك البيئة السياسية هي الأخرى لها دور وذلك من خلال سيطرة الدولة على معظم المشروعات والمعاملات العامة والخاصة مع القيادات لفترات طويلة في قيادة المنظمات .

إشكال الفساد:

يأخذ الفساد الإداري والمالي عدة إشكال ونظرا لمحدودية صفحات البحث يمكن إيجازها هذه الإشكال من خلال في الآتي:

1- الرشوة : وتتمثل في تعاطي الموظف لمبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تغليب مصالح فرد أو جماعة على حساب مصالح الآخرين دون وجه حق .

2- المحاباة والمحسوبية : المحاباة هي تفضيل فرد عن أخر أو جهة عن أخرى في خدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة .

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

إما المحسوبية : فهي تنفيذ إعمال لصالح فرد أو عائلة أو قبيلة من دون إن يكونوا مستحقين لها .

3- السرقة والاختلاس : السرقة هي ممارسة سلوكية محرمة شرعا وقانونا .إما الاختلاس . فهو نوع من أنواع السرقة وهو سوء استعمال الأموال المعهودة لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات المالية.

4- التزوير : وهو إدخال تغيير على شيء موجود صحيح في الأصل بما يحقق مصلحة للمزور وقد يتخذ عدة إشكال :

- تزوير المستندات والشيكات.
- تزوير التوقيعات والأختام.
- تحريف البيانات والمبالغ والأسماء والعناوين.

5-التلاعب والاحتيال: يقصد بالتلاعب إخفاء أو تعديل البيانات للحصول على منافع خاصة أو لتظليل طرف أخر للحيلولة من دون حصوله على حقوقه المشروعة

6-استغلال المنصب العام والسلطة: يتمثل في استغلال بعض الأشخاص ذات المناصب العالية للتصرف في الأملاك العامة بطرق غير قانونية أو الحصول على بعض الصفقات التجارية أو إعفاءات ضريبة أو منح تراخيص لأشخاص أو بعض الشركات بشكل غير قانوني

7-التسيب في العمل وتدني الإنتاجية: وتتمثل في عدم احترام قواعد العمل وعدم التقيد بأوقات العمل وعدم تأدية المهام المطلوبة وفقا لقواعد السلوك المهني.

إن شيوع ثقافة الفساد في أي بلد يقوض أركانه ويؤدي به إلى الانهيار التام وان ليبيا يعاني من الفساد بإشكاله المتعددة وهذه حقيقة تجعلنا نقف عندها باحثين عن حلول جذرية لهذه الظاهرة الخطيرة، فالفساد هو تهديد حقيقي يهدم الدعائم الأخلاقية وانتهاك للمبادي الإنسانية والقيم الحضارية. إن المسؤولية تضامنية للتصدي لها من خلال مشاركة مختلف الجهات مشاركة فاعلة حقيقية لإيجاد حلول ناجحة للحد من أثارها وليس مجرد رفع الشعارات.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

اثأر الفساد الإداري:

إن من أهم اثأر الفساد ما يلي:

– **الآثار الاجتماعية: وتتمثل** في التأثير على منظومة القيم والأعراف السائدة والعادات والتقاليد التي يتمتع بها المجتمع وذلك من خلال التغيرات التي تحدث في المجتمع، حيت له انعكاساته في عملية تنشئة الأطفال والشباب فتمتع الفاسدين بمزايا ووضع مادي مريح ومستوى اجتماعي أفضل بسبب الرشوة والعمولات وغيرها من المخالفات هذا من شانه إن يكون حافزا لسلوكهم هذا المسلك ومحفزا لهم للسلوك الفاسد (الغنام. 2011).

– **الآثار الاقتصادية:**

إن أثر الفساد على الاقتصاد يبذؤ واضحا من الاختناقات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، فالفساد يفتح المجال إمام الكسب غير المشروع ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع للمرتشين، كما إن تهريب الأموال للخارج وكذلك تهريب الوقود والمواد والأجهزة وتهريب الآثار كل هذا من شانه إن يساهم في تدمير الاقتصاد الوطني كما انه يقف حاجزا إمام التنمية الاقتصادية للدول. من ناحية أخرى فان الفساد يكون سببا في تدني الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة الأخرى (انبية . 2017).

– **الآثار السياسية .**

إن انتشار الفساد في أجهزة الدولة المختلفة قد يؤدي إلى لجوء الكثير من المواطنين لاستخدام العنف والثورات ضد نظام الحكم السائد حيت يساهم الفساد في التقليل من شرعية النظام السياسي، مما يجعل ولاء الإفراد للقبيلة أو العشيرة أكثر من ولائهم للدولة ويبحثون على مصالحهم الخاصة أكثر من الاهتمام بالصالح العام (الغنام. 2011).

الجانب العملي للدراسة

– **تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها: .**

تحقيق لمتطلبات منهجية الدراسة واختيار فرضياتها، نعرض في هذا الجزء وصفاً تحليلياً لمتغيرات الدراسة وتفسير التأثير باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، حيث اعتمد المقياس على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي في الحليل الإحصائي لنماذج الاستبانة التي تم تجميعها من دراسة وزعت منها 75 إستمارة وأسترجع منها 69 إستمارة صالحة للتحليل الإحصائي.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

ولقد تم الوصول من خلال دراسة الفرضيات إلى قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية والحد من الفساد الإداري ورفض الفرضية الصفرية ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأجهزة والمعدات والحد من الفساد الإداري ورفض الفرضية الصفرية.
- الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البرمجيات والشبكات والحد من الفساد الإداري ورفض الفرضية الصفرية.
- الفرضية البديلة القائلة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين صناع المعرفة والحد من الفساد الإداري ورفض الفرضية الصفرية.

1- صدق أداة الدراسة وثباتها: .

تم اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة بالاستعانة بنخبة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمختصين، كما تم إجراء اختبار معامل ألفاكرونباخ ALPHA COMBRASH لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، وأعطت درجة ثبات عالية تدعو إلى الثقة في كل مجالات الدراسة، وكانت قيمة المقياس للاستبيان ككل (23) فقرة هي(**0.911**)، والجدول (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1). قيمة المقياس للاستبيان ككل

Reliability Statistics	
الفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.911	23

العوامل الديموغرافية:

1- النوع

الفقرات	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	24	% 34.7
ذكر	45	% 65.2
المجموع	69	% 100

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

2- العمر

الفقرات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	21	30.4
من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	11	15.9
من 35 سنة إلى أقل من 40 سنة	11	15.9
من 40 سنة إلى أقل من 60 سنة	26	37.6
المجموع	69	% 100

3- التخصص

الفقرات	التكرارات	النسبة المئوية
موظفين	65	% 94.3
رئيس قسم	3	% 4.3
مدير إدارة	1	% 1.4
المجموع	69	% 100

4- عدد سنوات الخبرة

الفقرات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	% 14.4
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	17	% 24.6
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	15	% 21.7
15 سنة فأكثر	27	% 39.1
المجموع	69	% 100

جدول(أ) ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى5

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

وعليه سوف نستخدم المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على الأسئلة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي.

وهي درجة ثبات وثقة عالية جدا وأيضا معامل الصدق والذي هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات كان عاليا ويدل على درجة صدق عالية في جميع المجالات وذلك كما هو موضح بالجدول (2):

جدول رقم (2) ثبات مقياس الدراسة.

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات الفا كرونباخ	معامل الصدق
بعد الأجهزة والمعدات	5	0.905	0.95
بعد المعوقات الإدارية	4	0.911	0.95
بعد المعوقات المالية	4	0.908	0.95
بعد المعوقات الفنية	10	0.910	0.95
الاستبانة ككل	23	0.9085	0.955

ثانيا: نتائج تحليل بيانات التي تتعلق بالبعد الأجهزة والمعدات.

جدول رقم (3) بعد الأجهزة والمعدات.

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. تتوفر لدى مؤسستكم الأجهزة الإلكترونية الداعمة مثل الطابعات والماسحات الضوئية (سكن).	2	1	7	50	9
	%2.9	%1.4	%10.1	%72.5	%13.0
	المتوسط الحسابي=3.91			الإنحراف المعياري= 0.74	
2. تتوفر لدى مؤسستكم وسائل لتخزين البيانات اللازمة.	5	2	6	46	10
	%7.2	%2.9	%8.7	%66.7	%14.5
	المتوسط الحسابي=3.78			الإنحراف المعياري=0.98	

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

3. تتوفر لدى مؤسستكم أجهزة حاسوب تلبي احتياجات تطبيق الإدارة الإلكترونية.	2	5	7	46	9
	%2.9	%7.2	%10.1	%66.7	%13.0
	المتوسط الحسابي=3.79			الإنحراف المعياري=0.87	
4. تتوفر لدى مؤسستكم قاعدة بيانات ملائمة للعمل الإلكتروني.	5	2	14	41	8
	%7.2	%2.9	%20.3	%59.4	%11.6
	المتوسط الحسابي=3.62			الإنحراف المعياري=0.97	
5.هناك مواكبة وتطوير مستمر في التقنيات والأجهزة المعمول بها في مؤسستكم.	7	2	11	41	8
	%10.1	%2.9	%15.9	59.4	%11.6
	المتوسط الحسابي=3.59			الإنحراف المعياري=1.08	

نلاحظ من الجدول رقم (3) في الفقرة الأولى أن (72.5%) موافقين على أن تتوفر لدى مؤسستهم الأجهزة الإلكترونية الداعمة مثل الطابعات والماسحات الضوئية (سكن) بمتوسط حسابي مرجح (3.91)،وأن في الفقرة الثانية نسبة (66.7%) موافقين على أن تتوفر لدى مؤسستهم وسائل لتخزين البيانات اللازمة بمتوسط حسابي مرجح (3.78)، وفي الفقرة الثالثة (66.7%) موافقين على أنه تتوفر لدى مؤسستهم أجهزة حاسوب تلبي احتياجات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمتوسط حسابي مرجح (3.79)، وفي الفقرة الرابعة أن (59.4%) موافقين على أنه تتوفر لدى مؤسستهم قاعدة بيانات ملائمة للعمل الإلكتروني بمتوسط حسابي مرجح (3.62)،وفي الفقرة الخامسة من الجدول (49.4%) موافقين على أن هناك مواكبة وتطوير مستمر في التقنيات والأجهزة المعمول بها في مؤسستهم بمتوسط حسابي (3.59).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

ثالثا: نتائج تحليل بيانات التي تتعلق بالبعد المعوقات الإدارية.

جدول(4) بعد المعوقات الإدارية.

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. تتوفر نظم تشغيل أصلية لدى مؤسستكم.	7	3	16	36	7
	%10.1	%4.3	%23.2	%52.2	%101
	المتوسط الحسابي=3.48			الإنحراف المعياري= 1.08	
2. تعتمد مؤسستكم على برامج أصلية لحماية آمن وسرية المعلومات.	3	5	10	40	11
	%4.3	%7.2	%14.5	%58.0	%15.9
	المتوسط الحسابي=3.74			الإنحراف المعياري=0.97	
3. تتوفر شبكة داخلية (أنترنت) في مؤسستكم.	5	4	8	47	5
	%7.2	%5.8	%11.6	%68.1	%7.2
	المتوسط الحسابي=3.62			الإنحراف المعياري=0.97	
4. يوجد موقع إلكتروني لمؤسستكم وذلك لتقديم الخدمات عن بعد.	5	5	-	44	15
	%7.2	%7.2	-	%63.8	%21.7
	المتوسط الحسابي=3.86			الإنحراف المعياري=1.08	

نلاحظ من الجدول رقم (4) في الفقرة الأولى أن (52.2%) موافقين على أن تتوفر نظم تشغيل أصلية لدى مؤسستهم بمتوسط حسابي مرجح (3.48)، وأن في الفقرة الثانية نسبة (58%) موافقين على أنه تعتمد مؤسستهم على برامج أصلية لحماية آمن وسرية المعلومات بمتوسط حسابي مرجح (3.74)، وفي الفقرة الثالثة (68.1%) موافقين على أنه تتوفر شبكة داخلية (أنترنت) في مؤسستهم بمتوسط حسابي مرجح (3.62)، وفي الفقرة الرابعة أن (63.8%) موافقين على انه يوجد موقع إلكتروني لمؤسستهم وذلك لتقديم الخدمات عن بعد بمتوسط حسابي مرجح (3.86).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

رابعا: نتائج تحليل بيانات التي تتعلق بالبعد المعوقات المالية.

جدول(5) بعد المعوقات المالية.

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. ساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات بين المستويات الإدارية في مؤسستكم.	8	15	31	13	2
	%11.6	%21.7	%44.9	%18.8	%2.9
	المتوسط الحسابي=2.79			الإنحراف المعياري= 0.98	
2. يمتلك الموظفين المهارات والخبرة الحاسوبية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	5	8	22	29	5
	%7.2	%11.6	%31.9	%42.0	%7.2
	المتوسط الحسابي=3.30			الإنحراف المعياري=1.02	
3. توفر مؤسستكم دورات تدريبية في مجال استخدام التقنية الحديثة.	9	8	12	35	5
	%13.0	%11.6	%17.4	%50.7	%7.2
	المتوسط الحسابي=3.28			الإنحراف المعياري=1.17	
4. يتم وضع شروط محددة للتوظيف تتلائم مع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسستكم.	8	11	17	27	6
	%11.6	%15.9	%24.6	%39.1	%8.7
	المتوسط الحسابي=3.17			الإنحراف المعياري=1.16	

نلاحظ من الجدول رقم (5) في الفقرة الأولى أن (21.7%)غير موافقين على أن ساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات بين المستويات الإدارية في مؤسستهم بمتوسط حسابي مرجح (2.79)،وأن في الفقرة الثانية نسبة (42%) موافقين على أن يمتلك الموظفين المهارات والخبرة الحاسوبية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمتوسط حسابي مرجح (3.30)، وفي الفقرة الثالثة (50.7%) موافقين على

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

أن توفر مؤسستهم دورات تدريبية في مجال استخدام التقنية الحديثة بمتوسط حسابي مرجح (3.28)، وفي الفقرة الرابعة أن (39.1%) موافقين على أنه يتم وضع شروط محددة للتوظيف تتلاءم مع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسستهم بمتوسط حسابي مرجح (3.17).

خامسا: نتائج تحليل بيانات التي تتعلق بالبعد المعوقات الفنية.

جدول رقم (6) بعد المعوقات الفنية.

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. يستطيع المستفيدين إنجاز معاملاتهم دون الاضطرار للتنقل بين الدوائر والأقسام وفي وقت قصير.	3	11	25	26	4
	%4.3	%15.9	%36.2	%37.7	%5.8
	المتوسط الحسابي=3.25			الإنحراف المعياري= 0.95	
2. هناك محاولات جدية لتحسين الخدمات المقدمة عند ورود شكاوى بشأنها.	1	6	11	45	6
	%1.4	%8.7	%15.9	%65.2	%8.7
	المتوسط الحسابي=3.25			الإنحراف المعياري=0.81	
3. هناك زيادة في الانضباط لدى الموظفين في مؤسستكم.	5	5	17	39	3
	%7.2	%7.2	%24.6	%56.5	%4.3
	المتوسط الحسابي=3.44			الإنحراف المعياري=0.96	
4. توجد آليات وضوابط واضحة للحد من ممارسات الفساد الإداري في مؤسستكم.	2	5	15	38	9
	%2.9	%7.2	%21.7	%55.1	%13.0
	المتوسط الحسابي=3.68			الإنحراف المعياري=0.89	
5. هناك عدالة في التعامل مع العاملين في مؤسستكم.	6	6	27	25	5
	%8.7	%8.7	%39.1	%36.2	%7.2

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

	المتوسط الحسابي=3.25				الإنحراف المعياري=1.02
6. تتوفر المعلومات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في مؤسستكم.	5	2	28	30	4
	%7.2	%2.9	%40.6	%43.5	%5.8
	المتوسط الحسابي=3.38				الإنحراف المعياري=0.93
7. هناك سهولة في الاطلاع على الأهداف والبرامج في مؤسستكم.	1	5	25	34	4
	%1.4	%7.2	%36.2	%49.3	%5.8
	المتوسط الحسابي=3.51				الإنحراف المعياري=0.78
8. يوجد ارتفاع في نسبة الملفات الخاضعة للتدقيق والمعالجة.	3	5	20	39	2
	%4.3	%7.2	%29.0	%56.5	%2.9
	المتوسط الحسابي=3.46				الإنحراف المعياري=0.85
9. الاعتماد على التقنيات الحديثة ساهم في القضاء على تباطؤ وثقل المعاملات والإجراءات.	2	4	12	42	9
	%2.9	%5.8	%17.4	%60.9	%13.0
	المتوسط الحسابي=3.75				الإنحراف المعياري=0.86
10. هناك حسن الاستغلال للسلطة في مناصب العمل داخل مؤسستكم.	4	6	19	32	8
	%8.7	%8.7	%27.5	%46.4	%11.6
	المتوسط الحسابي=3.49				الإنحراف المعياري=1.01

نلاحظ من الجدول رقم (6) في الفقرة الأولى أن (37.7%) موافقين على أنهيستطيع المستفيدين إنجاز معاملاتهم دون الاضطرار للتنقل بين الدوائر والأقسام وفي وقت قصير بمتوسط حسابي مرجح (3.25)،وأن في الفقرة الثانية نسبة (65.2%) موافقين على هناك محاولات جدية لتحسين الخدمات المقدمة عند ورود شكاوى بشأنها بمتوسط حسابي مرجح (3.71)، وفي الفقرة الثالثة(56.5%) موافقين على أنه هناك زيادة في الانضباط

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

لدى الموظفين في مؤسستهم بمتوسط حسابي مرجح (3.44)، وفي الفقرة الرابعة أن (55.1%) موافقين على أنه توجد آليات وضوابط واضحة للحد من ممارسات الفساد الإداري في مؤسستهم بمتوسط حسابي مرجح (3.68)،وفي الفقرة الخامسة من الجدول (36.2%) موافقين بشدة على أن هناك عدالة في التعامل مع العاملين في مؤسستهم بمتوسط حسابي (3.25)، وفي الفقرة السادسة من الجدول (43.5%) موافقين على أنه تتوفر المعلومات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في مؤسستهم بمتوسط حسابي (3.38)، وفي الفقرة السابعة من الجدول (49.3%) موافقين على أنه هناك سهولة في الاطلاع على الأهداف والبرامج في مؤسستهم بمتوسط حسابي (3.51)، وفي الفقرة الثامنة من الجدول (56.5%) موافقين على أنه يوجد ارتفاع في نسبة الملفات الخاضعة للتدقيق والمعالجة بمتوسط حسابي (3.46)، وفي الفقرة التاسعة من الجدول (60.9%) موافقين على أنه الاعتماد على التقنيات الحديثة ساهم في القضاء على تباطؤ وثقل المعاملات والإجراءات بمتوسط حسابي (3.75)، وفي الفقرة العاشرة من الجدول (46.4%) موافقين على أنه هناك حسن الاستغلال للسلطة في مناصب العمل داخل مؤسستهم بمتوسط حسابي (3.49).

سادسا: نتائج اختبار مربع كاي.

H_0: عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين.

H_1: وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين.

علما بأن مستوى المعنوية (5%) = α، حيث إذا كانت قيمة p–value أكبر من (0.05) فإننا نرفض فرضية صفرية (H_0).

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

1.بيانات تتعلق بالبعد الأجهزة والمعدات.

جدول(7) اختبار مربع كاي للبيانات المتعلقة بالبعد الأجهزة والمعدات.

الفقرات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	P-value
1.تتوفر لدى مؤسستكم الأجهزة الإلكترونية الداعمة مثل الطابعات والماسحات الضوئية (سكن).	121.942	4	0.000
2.تتوفر لدى مؤسستكم وسائل لتخزين البيانات اللازمة.	96.290	4	0.000
3.تتوفر لدى مؤسستكم أجهزة حاسوب تلبي احتياجات تطبيق الإدارة الإلكترونية.	95.855	4	0.000
4.تتوفر لدى مؤسستكم قاعدة بيانات ملائمة للعمل الإلكتروني.	72.667	4	0.000
5.هناك مواكبة وتطوير مستمر في التقنيات والأجهزة المعمول بها في مؤسستكم.	51.217	4	0.000

نلاحظ من الجدول(7) أن جميع إجابات المبحوثين في المصرف لا توجد بينهم فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجاباتهم.

2.بيانات متعلقة بالبعد المعوقات الإدارية.

جدول(8) اختبار مربع كاي للبيانات المتعلقة بالبعد المعوقات الإدارية.

الفقرات	**قيمة مربع كاي**	**درجة الحرية**	**P-value**
1.تتوفر نظم تشغيل أصلية لدى مؤسستكم.	65.420	4	0.000
2.تعتمد مؤسستكم على برامج أصلية لحماية آمن وسرية المعلومات.	100.493	4	0.000

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

3.تتوفر شبكة داخلية (أنترنت) في مؤسستكم.	59.174	3	0.000
4.يوجد موقع إلكتروني لمؤسستكم وذلك لتقديم الخدمات عن بعد.	34.116	4	0.000

نلاحظ من الجدول(8) أن جميع إجابات المبحوثين في المصرف لا توجد بينهم فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجاباتهم.

3.بيانات متعلقة بالبعد المعوقات المالية.

جدول(9) اختبار مربع كاي للبيانات المتعلقة بالبعد المعوقات المالية.

الفقرات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	P-value
1.ساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات بين المستويات الإدارية في مؤسستكم.	34.116	4	0.000
2. يمتلك الموظفين المهارات والخبرة الحاسوبية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	35.275	4	0.000
3. توفر مؤسستكم دورات تدريبية في مجال استخدام التقنية الحديثة.	42.522	4	0.001
4.يتم وضع شروط محددة للتوظيف تتلائم مع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسستكم.	20.783	4	0.000

نلاحظ من الجدول(9) أن جميع إجابات المبحوثين في المصرف لا توجد بينهم فروقات ذات دلالة إحصائية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

4.بيانات المتعلقة بالبعد المعوقات الفنية.

جدول(10) اختبار مربع كاي للبيانات المتعلقة بالبعد المعوقات الفنية.

الفقرات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	P-value
1.يستطيع المستفيدين إنجاز معاملاتهم دون الاضطرار للتنقل بين الدوائر والأقسام وفي وقت قصير.	35.855	4	0.000
2.هناك محاولات جدية لتحسين الخدمات المقدمة عند ورود شكاوى بشأنها.	91.797	4	0.000
3.هناك زيادة في الانضباط لدى الموظفين في مؤسستكم.	66.435	4	0.001
4.توجد آليات وضوابط واضحة للحد من ممارسات الفساد الإداري في مؤسستكم.	59.913	4	0.000
5.هناك عدالة في التعامل مع العاملين في مؤسستكم.	36.145	4	0.000
6.تتوفر المعلومات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في مؤسستكم.	56.290	4	0.000
7.هناك سهولة في الاطلاع على الأهداف والبرامج في مؤسستكم.	63.101	4	0.000
8.يوجد ارتفاع في نسبة الملفات الخاضعة للتدقيق والمعالجة.	72.957	4	0.000
9.الاعتماد على التقنيات الحديثة ساهم في القضاء على تباطؤ وثقل المعاملات والإجراءات.	76.580	4	0.000
10.هناك حسن الاستغلال للسلطة في مناصب العمل داخل مؤسستكم.	39.768	4	0.000

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

نلاحظ من الجدول(10) أن جميع إجابات المبحوثين في المصرف لا توجد بينهم فروقات ذات دلالة إحصائية.

النتائج والتوصيات: .

أولاً: النتائج

1- بما أن موضوع الفساد الإداري من المواضيع الحساسة التي يتخوف منها الجميع عند الإجابة عليها فإننا نرى بعض الإجابات المحايدة يعنى تخوف العاملين من التصريح بإجاباتهم عن الواقع الذي تعيشه المؤسسة وخوفاً من الإجابة السلبية هذا يوضح أن في قصور في هذا الجانب وهي في الجوانب التالية

2- عدم دراية العاملين وإدراكهم لأهمية مفهوم الإدارة الإلكترونية وكذلك عدم مشاركة العاملين في القرارات للمستويات الإدارية.

3- عدم توفر المعلومات التي تساهم في تعزيز الشفافية والمسائلة في المصارف

4- عدم وجود عدالة في التعامل مع العاملين في المصارف

5- عدم وضوح الأهداف والبرامج

6- عدم إظهار أي بيانات أو معلومات عن مدى إخضاع الملفات للتدقيق والمعالجة

7- هناك سوء استغلال للسلطة في مناصب العمل داخل المصرف

8- تنقل المستفيدين بين الدوائر والأقسام دون إنجاز المعاملات في وقت قصير

9- عدم توفر نظم تشغيل أصلية لدى المصرف

ثانياً: التوصيات: .

في ضوء تحليل نتائج الراسة يوصي الباحث بضرورة العمل على تبني مفهوم الإدارة الإلكترونية للتخلص من الفساد الإداري بإتباع الخطوات التالية

1-ضرورة استغلال مفهوم الإدارة الإلكترونية في عملية اتخاذ القرارات في جميع المستويات الإدارية.

2-توفير بيئة تحتية وقاعدة معلومات وتعزيز الشفافية والمسائلة في الأعمال الإدارية.

3-تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع العاملين في المصرف وحسن إستخدام السلطة.

4-ضرورة إخضاع الملفات والحسابات إلى التدقيق والمعالجة وضرروه إستخدام نظم تشغيل أصلية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

5-العمل على إنهاء إجراءات ومعاملات الزبائن في أسع وقت بفضل الاتصال الإلكتروني دون الحاجة إلى تضييع الوقت بين الإدارات والأقسام.

الخلاصة

تتناول هذه الورقة مفهوم الإدارة الإلكترونية ومفهوم الفساد الإداري، بوصفهما من أهم القضايا المعاصرة المرتبطة بتطوير الأداء المؤسسي وتحقيق النزاهة والشفافية. فالإدارة الإلكترونية تمثل تحولاً نوعياً في الفكر والممارسة الإدارية، حيث تقوم على توظيف تقنيات المعلومات والاتصال والإنترنت في تنفيذ الوظائف والعمليات الإدارية، بما يضمن سرعة الإنجاز، ودقة تداول البيانات، وربط المنظمة بمحيطها الداخلي والخارجي دون قيود زمانية أو مكانية. وقد تعددت تعريفاتها لدى الباحثين، لكنها تتفق في جوهرها على أنها ميكنة الأنشطة والمهام الإدارية عبر التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف إدارية جديدة مثل تقليل الاعتماد على الورق، تبسيط الإجراءات، القضاء على الروتين، تحسين جودة الخدمات، وإتاحة المعاملات إلكترونياً للمستفيدين في أي وقت ومكان. كما ركزت بعض التعريفات على أن الإدارة الإلكترونية توظف إمكانيات الشبكات في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بكفاءة أعلى، بما يحقق أهداف المؤسسة ويعزز قدرتها التنافسية.

وتتمثل أهمية الإدارة الإلكترونية في كونها أداة فعالة لتطوير المنظمات وتحسين جودة أدائها، إذ تسهم في رفع الكفاءة والفاعلية والسرعة في إنجاز الأعمال، وتحسين الخدمات المقدمة، وتطوير العلاقات مع الموردين والجهات التمويلية والعملاء، وزيادة العائد على الاستثمارات، إلى جانب خفض تكاليف الإنتاج وتحسين أداء المؤسسات الحكومية. كما أنها تتيح طفرة في العمليات الإدارية يصعب تحقيقها في ظل النظم الورقية التقليدية. وتتميز الإدارة الإلكترونية بخصائص جوهرية أهمها: عدم الحاجة إلى البنى المكتبية التقليدية الضخمة، خفض الأعباء التنظيمية، الاعتماد على الوثائق الإلكترونية، اعتماد الاجتماعات والمؤتمرات الرقمية، المرونة وسرعة الاستجابة المستمرة، وتوفير معلومات دقيقة وفورية لصناع القرار بما يعزز الرقابة والمتابعة.

في المقابل، يُعد الفساد الإداري ظاهرة تنظيمية واسعة الانتشار في القطاعات العامة والخاصة، تتجسد في إساءة استخدام السلطة أو المنصب لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وهو معوق رئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

الاجتماعي والسياسي. وقد عُرّف الفساد بأنه الخروج عن القوانين والأنظمة واستغلال ثغراتها لتحقيق منافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وترتبط أسبابه بعوامل عامة مثل ضعف التشريعات أو قصور تطبيقها، اختيار قيادات غير كفؤة، ضعف أجهزة الرقابة والإعلام، غياب العدالة، وانتشار ثقافة قبلية وجهوية، إضافة إلى أسباب فردية وأخلاقية كضعف الرواتب والطمع وتدني الوازع القيمي. ويتخذ الفساد صوراً متعددة أبرزها: الرشوة، المحاباة والمحسوبية، السرقة والاختلاس، التزوير، التلاعب والاحتيال، استغلال المنصب، والتسيب الوظيفي وتدني الإنتاجية.

أما آثار الفساد فتنعكس سلباً على المجتمع والدولة؛ اجتماعياً عبر إضعاف منظومة القيم وتشجيع السلوكيات المنحرفة، واقتصادياً من خلال ارتفاع الأسعار، تعطيل التنمية، تهريب الموارد والأموال وتدهور الخدمات العامة، وسياسياً عبر تقليل شرعية النظام وزيادة الولاءات الضيقة بما قد يقود إلى اضطرابات وعنف. وعليه، يخلص الإطار النظري إلى أن الفساد الإداري خطر بنيوي يتطلب معالجة شاملة، وأن الإدارة الإلكترونية تمثل مدخلاً إصلاحياً حديثاً يُمكن أن يسهم في تعزيز الشفافية والرقابة وتحسين الأداء وتقليص فرص الفساد داخل المؤسسات.

المراجع

احمد محمد غنيم، (2014) الإدارة الإلكترونية أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل / المكتبة العصرية/ المنصورة/ مصر.

آل الشيخ، خالد عبد الرحمن، (2007)، الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته – نحو بناء نموذج تنظيمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

الشامي، أحمد محمد، (2007)، الفساد الإداري في وحدات الخدمة العامة، المؤتمر السابع للقادة الإداريين خلال الفترة 26 – 28 نوفمبر 2007 صنعاء: المعهد الوطني للعلوم الإدارية.

الغنام. محمد (2011) مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري. من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشوره. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية

http://www.doi.org/10.62341/gmts6975

القحطاني، شائع بن سعد، (2018): مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

انبية الكاسح (2017) الفساد المالي والإداري وأثره على الاقتصاد الليبي. المؤتمر الدولي التأني كلفة الصراع في ليبيا التداعيات والتأثيرات. طرابلس. ليبيا.

السالمي، علاء عبد الرزاق، (2016) " الإدارة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

توفيق، عبد الرحمن، (2015)، الإدارة الإلكترونية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة مصر.

عادل الشر بجي **(2018)** واقع الفساد المالي والإداري في ليبيا الآثار وسبل مكافحته. مجلة الدراسات الاقتصادية. المجلد الأول العدد الثاني. كلية الاقتصاد. جامعة المرقب.

غنيم، أحمد محمد، (2020)، الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية المنصورة القاهرة.

محمد الضيرفي، (2006)، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.

مكاوي، محمد محمود، (2016): الإدارة الإلكترونية، دار الفكر والقانون، المنصورة.

نجم عبود نجم، (2019)، الإدارة الإلكترونية"، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر، الرياض.

Copyright © ISTJ
حقوق الطبع محفوظة
للمجلة الدولية للعلوم والتقنية